مجلس الشورى يدرس تعديل نظام الانتخابات البلدية وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية

مقترح يرفع عدد أعضاء المجالس البلدية في المدن الكبرى إلى 31 ويمنح المرأة كوتا لا تقل عن ربع المقاعد

تقرير: سلمى الدوسري

الجمعة ٣٠ أيلول ٢٠٢٢ م ٢ ربيع الثاني ١٤٤٤ هـ

تابع صفحة ٢

وافق مجلس الشورى في جلسته العادية التي عقدها يوم الثلاثاء برئاسة رئيسه المستشار فيصل بن عبد الرحمن الدوسري على مشروع تعديل نظام الانتخابات البلدية، بعد مناقشة استمرت أكثر من ست ساعات. وينص المشروع على رفع عدد أعضاء المجالس البلدية في المدن التي يزيد عدد سكانها على 500 ألف نسمة إلى 31 عضوا، بدلا من 21 عضوا حاليا، وإلى 25 عضوا في المدن التي يتراوح عدد سكانها بين 250 ألفا و500 ألف نسمة. كما يخصص المشروع كوتا للمرأة لا تقل عن ربع المقاعد في كل مجلس بلدي، على أن يتم توزيعها بالتناسب مع عدد الناخبات المسجلات في كل دائرة.

وصوت المجلس على المشروع بأغلبية 71 عضوا من أصل 89 حاضرا، بعد أن رفض عدد من الأعضاء في البداية إدخال أي تعديلات عليه، معتبرين أن النص الذي أعدته اللجنة التشريعية والقانونية جاء نتيجة توافق دقيق بين مختلف الآراء. وقال رئيس اللجنة المستشار عبد الكريم الشامي في كلمته أمام المجلس إن «التعديل لا يهدف فقط إلى زيادة الأرقام، بل إلى ضمان أن تكون المجالس البلدية قريبة فعلا من هموم الناس اليومية، وأن تعكس تركيبتها الاجتماعية الحقيقية للمدن التي تمثلها».

وأوضح الشامي أن اللجنة استندت في اقتراحها إلى دراسة ميدانية أعدتها وزارة الشؤون البلدية والقروية خلال العام الماضي، شملت 14 مدينة كبرى، وأظهرت أن نسبة مشاركة النساء في الانتخابات البلدية السابقة لم تتجاوز 9.4 في المئة، وأن أكثر من 60 في المئة من المجالس البلدية الحالية لا تضم أي امرأة. وأضاف أن «الكوتا ليست هدفا في حد ذاتها، بل وسيلة مؤقتة لكسر حاجز الغياب، على أن تراجع بعد دورتين انتخابيتين كاملتين».

في المقابل، عبر عدد من الأعضاء عن تحفظات واضحة على المشروع، خصوصا فيما يتعلق بالكوتا وبتوسيع الصلاحيات. وقال العضو عبد الله فرحان الزيدي إن «المجالس البلدية ليست مجالس تشريعية، ولا ينبغي أن نحملها أكثر مما تستطيع تحقيقه في ظل ضعف الموارد المالية التي تعاني منها أغلب البلديات». وطالب بتأجيل التصويت إلى حين صدور تقرير ديوان المحاسبة عن أداء المجالس الحالية.

وفي رده على هذه الملاحظات، أكد وزير الشؤون البلدية والقروية المهندس سامي العتيبي أن الوزارة «لا تطلب من المجالس ما لا تملك أدواتها»، وأن المشروع يتضمن في مادته الثانية عشرة إلزام الحكومة بتخصيص نسبة لا تقل عن 12 في المئة من الإيرادات المحلية لكل بلدية، على أن يتم توزيعها وفق معايير تراعي عدد السكان والمساحة والاحتياجات الخدمية. وأشار إلى أن الوزارة ستطلق برنامجا للتدريب المشترك بين الأعضاء والموظفين خلال الأشهر الستة الأولى من تطبيق القانون.

وتضمن المشروع أيضا تعديلات على آلية الرقابة المالية، حيث ألغى الحاجة إلى موافقة وزارية مسبقة على المشاريع التي تقل قيمتها عن 5 ملايين دينار، واكتفى بإخطار الوزارة بها بعد 10 أيام من الإحالة. وصوت لصالح هذه المادة 64 عضوا، بينما عارضها 19 وامتنع 6، في حين رفض المجلس اقتراحا بتخفيض نسبة الكوتا إلى 20 في المئة، وهو ما كان سيؤدي إلى تخصيص 12 مقعدا فقط في المدن الكبرى.

ومن المقرر أن يحال المشروع إلى مجلس الوزراء خلال أسبوعين، تمهيدا لإصدار مرسوم ملكي بتعديل القانون، على أن تجرى الانتخابات البلدية المقبلة في موعدها المحدد في 14 أيار/مايو 2023. وقال رئيس المجلس في ختام الجلسة إن «الشورى أدى دوره، والكرة الآن في ملعب الحكومة والناخبين».

(مقترح لتأجيل عد الأصوات)

وطالب النائب عبد الرحمن الكيلاني بتأجيل عد الأصوات في الدوائر التي تشهد تقاربا في النتائج، إلى حين وصول جميع الصناديق إلى مراكز الفرز، وهو ما رفضه رئيس اللجنة العليا للانتخابات القاضي منصور العتيبي. وقال العتيبي إن «التأجيل يفتح الباب للطعون ويطيل أمد الأزمة، والقانون واضح في هذه النقطة».

(مقترح لتأجيل عد الأصوات)

وطالب النائب عبد الرحمن الكيلاني بتأجيل عد الأصوات في الدوائر التي تشهد تقاربا في النتائج، إلى حين وصول جميع الصناديق إلى مراكز الفرز، وهو ما رفضه رئيس اللجنة العليا للانتخابات القاضي منصور العتيبي. وقال العتيبي إن «التأجيل يفتح الباب للطعون ويطيل أمد الأزمة، والقانون واضح في هذه النقطة».

(مقترح لتأجيل عد الأصوات)

وطالب النائب عبد الرحمن الكيلاني بتأجيل عد الأصوات في الدوائر التي تشهد تقاربا في النتائج، إلى حين وصول جميع الصناديق إلى مراكز الفرز، وهو ما رفضه رئيس اللجنة العليا للانتخابات القاضي منصور العتيبي. وقال العتيبي إن «التأجيل يفتح الباب للطعون ويطيل أمد الأزمة، والقانون واضح في هذه النقطة».

(مقترح لتأجيل عد الأصوات)

وطالب النائب عبد الرحمن الكيلاني بتأجيل عد الأصوات في الدوائر التي تشهد تقاربا في النتائج، إلى حين وصول جميع الصناديق إلى مراكز الفرز، وهو ما رفضه رئيس اللجنة العليا للانتخابات القاضي منصور العتيبي. وقال العتيبي إن «التأجيل يفتح الباب للطعون ويطيل أمد الأزمة، والقانون واضح في هذه النقطة».

(مقترح لتأجيل عد الأصوات)

وطالب النائب عبد الرحمن الكيلاني بتأجيل عد الأصوات في الدوائر التي تشهد تقاربا في النتائج، إلى حين وصول جميع الصناديق إلى مراكز الفرز، وهو ما رفضه رئيس اللجنة العليا للانتخابات القاضي منصور العتيبي. وقال العتيبي إن «التأجيل يفتح الباب للطعون ويطيل أمد الأزمة، والقانون واضح في هذه النقطة».

تابع صفحة ٢ من هذا العدد